120 سلسلة محاضرات الإمارات

أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية: الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة محاضرات الإمارات» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 120 -

أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية: الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأحد الموافق 28 آذار/ مارس 2004

الطبعة الأولى 2008

ISSN 1682-122X
ISBN 978-9948-00-987-0

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة*

تشكل أنهارنا ومواردنا المائية عصب الحياة لكوكبنا هذا. ومن هنا، كان لابد أولاً من أن ينال كل من هو بحاجة إليها نصيبه منها، ومن حمايتها ثانياً من عواقب الصراعات والاستغلال المغالى فيه.

ويبدو أن نُذراً تنبئ بنشوب أزمة "مائية" تلوح اليوم جلية في الأفق؛ ولأن الماء عنصر جوهري في كل مكونات الحياة، فلن يسلَم شيء من آثار أزمة كهذه: من الصحة إلى حقوق الإنسان، ومن البيئة إلى الاقتصاد، ومن الفقر إلى السياسة، ومن الساحات الثقافية إلى ميادين الصراع. ومثلما يتخطى الماء الحواجز والتقسيمات السياسية، فهذه الأزمة ستتخطى هي الأخرى حدود قدرات أي بلد أو قطاع بعينه. ومن ثم، لن تمكن معالجتها بمعزل عما سواها.

وفي كل الأحوال، فإن عمليتَي التنمية المستدامة وإدارة الموارد المائية ستظلان، على المديين المتوسط والبعيد، حاضرتين على قائمة التحديات الكبرى. ففي الوقت الذي تتصاعد فيه أعداد الدول التي تعاني نقصاً دائماً في المياه، فإن الآليات والمؤسسات التي أريد بها إدارة النزاعات الناشبة حول هذا المورد النفيس يمكن أن تتحول في معظم الحالات، وبصورة متزايدة، إلى مصدر للتوتر - بل وحتى الصراع - بين الدول والقطاعات ذات الصلة.

---

* كلمة شكر وتقدير: جاء هذا البحث حصيلة تبادل للآراء على جانب كبير من الأهمية مع فيونا كيرتن، منسقة برنامج المياه بمنظمة الصليب الأخضر الدولية؛ ويود المؤلف أن يتقدم لها بالشكر على مساهمتها الثمينة هذه.

وهناك الكثير من النزاعات الطويلة الأمد المرتبطة بالمياه التي مازالت من دون حسم، في وقت بات فيه الطلب المتعاظم على موارد المياه النقية المحدودة ينبئ بتفاقم خطر اندلاع صراعات جديدة في المستقبل. وتزداد الحاجة بشكل خاص إلى حلول متكاملة تقوم على التعاون ما بين الأطراف المعنية في 263 حوضاً نهرياً تتشارك مياه كل منها دولتان أو أكثر، وتضم في مجموعها قرابة نصف مساحة العالم وسكانه.

وفي غياب مؤسسات واتفاقيات متينة الأسس، فإن أية تغييرات تطرأ على هذا الحوض النهري أو ذاك يمكن أن تشعل فتيل صراع فيه. وحين يمضي العمل قدماً في بناء مشروعات مائية كبرى بمعزل عن التعاون الإقليمي، فهذه قد تتحول إلى الشرارة التي تفجر توترات واضطرابات إقليمية ربما تطلب حسمها سنوات أو حتى عقوداً. وعلى حد تعبير ميخائيل جورباتشوف، الرئيس السوفيتي السابق، والرئيس الحالي لمنظمة الصليب الأخضر الدولية، فإن «الماء يمتلك قوة من شأنها تحريك الملايين من البشر، فلندعه يحركنا باتجاه السلام».

ولمواجهة هذا التهديد، تضافرت جهود هذه المنظمة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عام 2001 لإطلاق برنامج تحت عنوان «من الصراع المحتمل إلى إمكانية التعاون: الماء من أجل السلام»، بهدف توطيد السلام في إطار استخدام الممرات المائية العابرة للحدود عن طريق معالجة الصراعات وتقوية أواصر التعاون بين الدول والشركاء المعنيين. ويسعى هذا البرنامج للإجابة عن سؤالين اثنين هما: ما الذي

يحول دون استخدام الإرادة السياسية، وبناء مشاركة فاعلة، وتقوية المؤسسات ذات الصلة، وضخ الاستثمارات، بقصد تفادي نشوب الصراعات وتأسيس إدارة تعاونية للأحواض النهرية؟ وكيف يمكن التغلب على هذه المعوقات؟

يقول البعض: إن الماء، وليس النفط، سيكون سبباً لحروب المستقبل. وبتفاؤل أكبر يقول آخرون: إن التاريخ يعلمنا أن الشعوب تتعاون فيما بينها متى تعلق الأمر بالماء ولا تقتتل للحصول على هذا المورد الذي يهب الحياة لكل شيء. وفيما يتعلق بإدارة تلك المنطقة العابرة للحدود من نهرَي دجلة والفرات، فإن مسألة اندلاع حرب من أجل الماء (أو من أجل النفط) باتت تحتل موقعاً مركزياً؛ لذا صار لزاماً على قادة المنطقة حسمها إن هم أرادوا إحلال السلم والاستقرار في منطقة كهذه. ولضمان الحفاظ على سلامة الأوضاع في هذه المنطقة العابرة للحدود، صار يتعين سواء على الدول المعنية بشكل مباشر (تركيا وسوريا والعراق)، أو تلك القريبة من هذين النهرين (الأردن والمملكة العربية السعودية) إعطاء الأولوية لضمان إدارة فاعلة لمياه هذين النهرين.

وتسعى هذه الدراسة لعرض المعلومات والأسباب التي تدعو دول الخليج، ومنها تحديداً دولة الإمارات العربية المتحدة، لأداء دور محوري كوسطاء ولاعبين يسهمون في تيسير عملية بناء السلام والأمن في المنطقة.

دجلة والفرات: حوضان دوليان

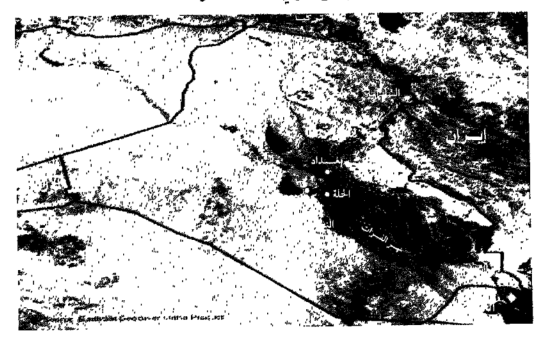
معطيات جغرافية

ثمة سؤال كان ومايزال سببا للصراع والتوتر السياسي بين الدول المطلة على نهرَي دجلة والفرات طوال نصف قرن مضى؛ وهو: كيف ينبغي تقاسم مياه هذين النهرين الأكبر والأهم في منطقة غرب آسيا؟

ما يمتلكه العراق من ثروات مائية يتألف من مياه سطحية تتدفق نحو النهرين وروافدهما (انظر الشكل 1)، ومياه جوفية متجددة، وما يسمى بمياه التربة، وبخاصة في الأجزاء الشمالية لكلا النهرين. وهناك مياه غير قابلة للتجدد تستخرج بالحفر في جوف الصحراء الغربية، ولكن ليس ثمة بيانات عن هذا المورد أو عن آية محاولات معروفة لاستغلاله، وكما يحدث في المملكة العربية السعودية والأردن المجاورتين.

الشكل (1)

حوض نهرَي دجلة والفرات



ينبع هذان النهران الشهيران في تركيا؛ ويشكل نهر دجلة خط الحدود بين تركيا وسوريا على امتداد 32 كيلومتراً تقريباً قبل أن يدخل العراق. أما الفرات فتصب فيه ثلاثة روافد في سوريا هي: الساجور، والبليخ، والخابور (والأخيران ينبعان من تركيا)، ثم يدخل العراق عند مدينة القائم فيلتقي بنهر دجلة في مدينة القرنة ليشكلا معاً ممراً مائياً صالحاً للملاحة يعرف بشط العرب ويصب مياهه في الخليج. ويشكل القاطع الأسفل من شط العرب خط الحدود بين العراق وإيران، ويصب فيه جنوبي البصرة نهر الكارون الذي ينبع في إيران.

ويتراوح التدفق السنوي لنهر دجلة ما بين 40 و75 مليار متر مكعب (بمعدل 55 مليار متر مكعب سنوياً)، فيما يبلغ معدل هذا التدفق لنهر الفرات 33 مليار متر مكعب تقريباً. وخلال الفترة أيلول/ سبتمبر 1992 وأيار/ مايو 1993، بلغ تصريف مياه نهر الكارون في شط العرب 37 مليار متر مكعب. وتمثل تركيا وسوريا والعراق المناطق المتشاطئة العليا والوسطى والسفلى، على التوالي. أما بالنسبة لنهر الكارون، فإن إيران والعراق يمثلان المنطقتين العليا والسفلى له، على التعاقب. وتعد تربة العراق صالحة للزراعة في معظمها، ويمكن استخدامها في عمليات الإنتاج الزراعي متى توافرت المياه اللازمة لذلك. وفي المناطق الشمالية والشمالية-الغربية من هذا البلد، والتي تشكل جزءاً مما يُعرف بـ"الهلال الخصيب"، يمكن لمياه التربة أن تكون ذات فائدة للمحاصيل الزراعية التي تعتمد في سقيها على مياه الأمطار، فيما تتوافر المياه الجوفية عند أعماق معقولة. وتتساقط الأمطار بنسب متواضعة في المناطق الوسطى والجنوبية والغربية من العراق، ويمكن لرطوبة التربة في مناطق معينة أن تضمن ديمومة نمو العشب لرعي الحيوانات محلياً، وفي

مقدمتها الإبل. وتقع الأجزاء الغربية من العراق ضمن حوض نهر الفرات وتمتد ما بين النهر نفسه حتى الحدود السورية والأردنية غرباً والحدود السعودية جنوباً.

نزاعات تاريخية

منذ نشوء الدول الحديثة في كل من تركيا وسوريا والعراق والخلافات الناجمة عن حجم الحصص المائية لهذه الدول تتشابك مع قضايا السلامة الإقليمية، والتنوع العرقي والديني، فضلاً عن كثير غيرها من المسائل السياسية والأمنية، والآخذة في التفاقم منذ أن شرعت كل من تركيا وسوريا، الواقعتين عند أعالي حوض النهرين ووسطه، بإقامة مشروعات مائية تنموية كبرى خلال عقدَي الستينيات والسبعينيات. ومع التزايد المستمر في أعداد السكان، وتكاثر مشروعات الري وتوليد الطاقة الكهرَمائية إبان العقدين التاليين، اشتد النقص في المياه، فيما تسببت الحروب والاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة في الحيلولة دون التوصل إلى أية اتفاقيات متكاملة متعددة الأطراف حول توزيع المياه.

وحتى ما قبل حرب الخليج لعام 1991، كانت قد برزت حالات عدة من التوتر الشديد تتعلق بتوزيع الموارد المائية لنهرَي دجلة والفرات دفعت بتركيا وسوريا والعراق إلى شفا صراع عنيف، وتحديداً عامي 1974 و1990. وفي الجهة الأخرى، تحقق شيء من التقدم على طريق التوصل إلى اتفاقيات بهذا الشأن من خلال المفاوضات. ففي مطلع عقد الثمانينيات، شكلت الدول المتشاطئة الثلاث لجنة فنية مشتركة؛ بيد أن هذه العملية انتهت إلى طريق

مسدود حين أخفقت الأطراف الثلاثة، بعد عقد 16 اجتماعاً فنياً واجتماعين وزاريين، حتى في الاتفاق على إعداد تقرير تمهيدي يحدد الخطوط العريضة للاحتياجات والإمكانات المائية إقليمياً. وفي تلك الأثناء واصلت تركيا عقد لقاءات ثنائية – على نحو متقطع – مع كل من سوريا والعراق حتى عام 1993، بعد أن أبرمت عام 1987 اتفاقاً مؤقتاً بشأن توزيع المياه مع سوريا.

وفي مناسبات عدة دفع انعدام الثقة بطبيعة المشروعات التنموية المائية المقامة في تركيا بكل من سوريا والعراق إلى إنهاء ما يزيد على خمس عشرة سنة من العداء كي يتخذا موقفاً مشتركاً ضد جارتهما في أعالي الحوض. وبرغم ذلك، لم يكن ممكناً خلال الأعوام العشرة المنصرمة إحراز تقدم حقيقي يذكر على طريق التوصل إلى اتفاق مقبول ودائم، بل إن الأوضاع المتعلقة بمياه النهرين ظلت سائرة نحو التدهور.

أما وقد زالت اليوم العقبة التي كانت قد نشأت من جراء عزلة النظام الديكتاتوري في العراق بعد حرب الخليج، فلا مناص من بذل جهد دبلوماسي إبداعي بقصد إحياء المحادثات المتعددة الأطراف ما بين تركيا وسوريا والعراق وإيران. وكما هو واضح، فإن ثمة حاجة لجهود دولية مشتركة وفاعلة تستهدف إبرام اتفاق بهذا الشأن يتم التوصل إليه عبر المفاوضات لئلا تعود هذه الأوضاع لتهدد السلام من جديد. ولقد كان لوساطات أطراف ثالثة في هذه المنطقة دور مؤثر في الماضي؛ فالمملكة العربية السعودية كانت قد توسطت بين سوريا والعراق لفض نزاعهما حول المياه عام 1974، فيما أسهمت مصر في إخماد فتيل أزمة نشبت بين سوريا وتركيا عام 1998 بسبب عمليات إرهابية وقعت يومذاك.

وأياً تكن الحال، فإن الحرب الأخيرة التي أريد بها إطاحة النظام في العراق قد تسببت في الكشف عن حجم مشكلة المياه في هذا البلد وتفاقمها في آن معاً. ففي أعقاب عقود من الحروب والعقوبات، مازال معدل ما يحصل عليه شعب العراق اليوم من مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي هو الأدنى في العالم، ما تسبب في ظهور الكثير من المشكلات الصحية والاجتماعية الخطيرة. ولكي يمكن درء خطر الكارثة المتوقعة لابد من المسارعة أيضاً إلى معالجة الدمار الذي لحق بأهوار بلاد ما بين النهرين، لا لأنها المنظومة البيئية (الإيكولوجية) الكبرى في شرق آسيا فحسب، بل ولما يتميز به ساكنوها أيضاً من عرب الأهوار من ثقافة وأنماط عيش لا نظير لها. (انظر الشكل 2).

وفي واقع الحال، فإن تدهور الإرث الزراعي الثري تقليدياً في العراق قد دفع بسكان البلاد إلى الاعتماد على التبرعات والغذاء المستورد، فضلاً عما أحدثه هذا التدهور من ارتفاع في مستويات الفقر والبطالة. ولنا أن نضيف هنا أن عملية إعادة تأهيل موارد العراق المائية ينبغي أيضاً تدارسها في إطار نظام إقليمي للتعاون والأمن المائيين.

وهكذا، غدا من الضروري معالجة هذه القضايا جميعاً، إضافة إلى تلك المتعلقة بنقص المياه وضآلة فرص الحصول عليها والتي تكابدها دول أخرى قريبة من حوضَي النهرين، وذلك في إطار خطة مائية مستدامة طويلة الأجل ترتكز على مقاربة تعتمد طابع الاعتماد المتبادل والحلول الشاملة.

الشكل (2)

انحسار الأهوار في حوضَي دجلة والفرات



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الصراع على مصادر المياه

لعل بوسعنا القول إن أي صراع من أجل المياه سينطوي على ثلاثة أبعاد رئيسية، هي المياه، والاقتصاد، والسياسة. وغالباً ما تتأثر صراعات كهذه بالمشكلات الناشئة في الميدانين الاقتصادي والسياسي بقدر تأثرها بتلك التي تحتدم في الميدان المائي ذاته. وعلى النحو نفسه، فليس مستبعداً أن تفضي المشكلات التي تقع في الجانب المائي إلى صراعات ونزاعات في الجانبين الآخرين.

ويمكن القول أيضاً إن عوامل إنسانية وطبيعية تقف في المقام الأول وراء مشكلات المياه؛ وهذه في العادة يمكن توزيعها على ثلاثة مجالات هي: نوعية المياه، وكمياتها، والمنظومات البيئية. وبطبيعة الحال، فإن تزايد أعداد السكان يفرض طلباً متزايداً على المعروض من إمدادات المياه من شأنه التسبب في تقلص كمياتها وتعذُّر تعويض النقص الحاصل فيها. كما أن النشاطات والفعاليات الإنسانية والصناعية والزراعية تتمخض عن نفايات وفضلات يتم تصريفها في الغالب إلى البيئات المائية. أخيراً، فإن البيئة والمنظومات البيئية المساندة تتطلب مياهاً، وكثيراً ما تؤدي تلبية هذه الاحتياجات إلى الاصطدام بمطالب أخرى.

وتشتمل قائمة العوامل الطبيعية على التوزيع الطبيعي غير المتكافئ للمياه، والأحداث المناخية البالغة الخطورة (كالفيضانات والجفاف والأعاصير)، والمناخات الجافة وشبه الجافة، والظروف البيئية المحلية. وبرغم أن تدخل البشر يمكن أن يقلل من تأثير هذه العوامل إلى الحد الأدنى الممكن، فإن تجاهل الأدوار المهمة التي يمكن لوظائف المنظومات البيئية تأديتها، وغياب الحوار والتشاور مع الشركاء المعنيين، يمكن أن يسهما في تفاقم الصراع على المياه.

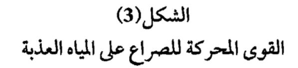
ولنا أن نضيف أيضاً التغيرات البيئية العالمية كسبب محتمل من أسباب مثل هذه الصراعات. وبرغم قلة الأدلة التي تجيز لنا أن ننسب الاتجاهات الراهنة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمياه إلى تلك التغيرات البيئية العالمية، فإن هذه الاتجاهات والأحداث المناخية غير العادية (كالفيضانات الهائلة التي تصاعدت وتيرتها في الكثير من أرجاء العالم نتيجة

لما يُعرف بـظاهرة "النينيو" (El Niño) أمست ذات نطاق عالمي، ولابـد مـن معالجتها بشكل سليم للحيلولة دون تفاقمها وتحولها إلى صراعات من أجـل المياه.

وهناك من المتغيرات الاقتـصادية والـسياسية مـا جـرى التعامـل معهـا كقوى محرّكة منفصلة. ومع أن هذه القوى تتفاعل بقوة مع العوامل الرئيـسية المؤثرة في الميدان المائي، فإنها يمكن أن تنشأ عنها بصورة مـستقلة. وغالبـاً مـا يكون السبب الذي يقف وراء المشكلات التي تـبرز في الميـدانين الاقتـصادي والسياسي هو غياب البيانات التفصيلية المتعلقة بالإدارة الفاعلة لمصادر المياه، أو تباين التصورات عن الحصص العادلة لهذه المصادر. ويعرض الشكل (3) الأسـباب المحتملـة للنزاعـات التـي تحـصل في إطـار الميـدانين الاقتـصادي والسياسي.

حين يقطع حوض نهر ما حدوداً دولية، أو أخرى سياسـية إقليميـة، أو حدود منطقة ذات سلطان قضائي مختلف، فكثيراً مـا يـأتي الـصراع المحتمـل ناجماً عن إقدام الطرف الشريك على إنشاء بنى تحتيـة داخـل أراضـيه، الأمـر الذي سيخلف آثاره على واحد على الأقل من جيرانه أثناء فترات ندرة الميـاه، وقد يفضي هذا إلى صراعات "مائية" أخرى.

وفي واقع الأمر، فإن صراعات كهذه يمكن أن تـرتبط أيـضاً بعـدد مـن القضايا الأخرى، مـن بينهـا نوعيـة الميـاه وكمياتهـا، وإدارة اسـتخداماتها في مختلف الأغراض، ناهيك عن الخلافات السياسية، والأوضـاع الجيوسياسـية والهيدروسياسية، ومستوى التنمية الوطنية، ومدى تحكم المؤسسات الرسمية بالمصادر المائية.



الشكل (3)

القوى المحركة للصراع على المياه العذبة

الشكل مأخوذ بتصرف عن مخطط أعده بول سامسون وبرتراند شاربي في كتاب صراعات دولية على المياه العذبة: قضايا واستراتيجيات، منظمة الصليب الأخضر الدولية، آب/ أغسطس 1997.

عوائق على طريق التعاون

في الأعم الأغلب، يكمن سبب أي صراع من هذا النوع في عقبة ما تبرز على طريق التعاون ما بين الأطراف المعنية. فقد يصعب، مثلاً، تقليل وتيرة

الاستخدامات المتزايدة التي تحدث في أعالي النهر حين تعزى هذه إلى ارتفاع أعداد السكان. وليس مستبعداً أن تلقي الصراعات ذات الصلة بنوعية المياه – التي يشعل فتيلها عادة التلوث الناجم عن اتساع نطاق مشروعات التنمية الزراعية في منطقة أعالي الحوض – بظلالها على أوضاع الأمن الغذائي في البلد الذي يقع في تلك المنطقة. وليس من المستبعد أن تضع هيئات إدارة المياه في أحواض الأنهر الكبيرة نصب أعينها أغراضاً واستخدامات شتى عدة، كتوليد الطاقة الكهربائية، أو إنتاج الأغذية، أو تعزيز التنمية الصناعية، أو توفير الإمدادات المائية ووسائل الاستجمام محلياً، أو كل هذه مجتمعة. ومن هنا، سوف يصعب كثيراً على القطاعات والجماعات المستفيدة التوصل إلى جدول يُتفق عليه مشترك لتوزيع المياه، سواء من حيث الزمن أو الكمية.

وعلى صعيد آخر، فإن من المرجح أيضاً أن تخلّف القرارات السياسية التي تتخذ – بدفع من عوامل أخرى – تأثيرها في أساليب إدارة مصادر المياه. وعلى سبيل المثال، فإن أي تغير يطرأ على الحدود السياسية هنا أو هناك يمكن أن يفضي إلى نشوء مناطق متشاطئة جديدة ضمن حوض هذا النهر الدولي أو ذاك. أضف إلى ذلك أن توفر القوة السياسية (أو غيابها) يمكن له أن يزيد هو الآخر من صعوبة بناء أسس التعاون في هذا المجال. وعليه، فإن دولة ما تقع عند أعالي منطقة الحوض، أو أخرى تمتلك القوة السياسية، ستنعم بمجال أكبر للتصرف في إطار إقامة المشروعات التنموية. ويمكن أيضاً للفوارق في مستوى التنمية الاقتصادية أن تقف عائقاً على طريق التعاون. فهناك بين الدول المتقدمة من تمتلك خيارات أفضل للحصول على مصادر بديلة للمياه، وهي لذلك لن تكترث كثيراً للتعاون مع أي من جاراتها الأقل تطوراً.

ولنا أن نقول هنا إن صراعات المياه المترتبة على تنفيذ برامج التنمية البشرية، كبناء السدود وتحويل مجرى النهر، يحتمل أن تكون أشد ضراوة من تلك التي تفجرها أحداث طبيعية، كالفيضانات والجفاف.

ويمكن أن نضيف إلى قائمة المعوقات الاضطرابات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية المحتملة، والفقر، والتخلف. وليس لأحدنا أن ينحي باللائمة على أفراد يستحوذ عليهم هاجس تدبر أسباب البقاء همّاً يومياً إذا هم فقدوا الاهتمام بمتطلبات التعاون التي "ربما" تعود عليهم بالنفع يوماً ما مستقبلاً. وثمة تحديات أخرى تتجلى في انعدام المعلومات؛ وغياب العدالة في خطط توزيع حصص المياه؛ والخصائص الجغرافية؛ وضعف القوانين والاتفاقيات المصادق عليها عالمياً، وبخاصة آليات التطبيق. وهناك دول متشاطئة في العديد من أحواض الأنهار الدولية مازالت تعاني جراء ضعف مؤسساتها، وغياب الديمقراطية والحكم الصالح والإرادة السياسية، وانعدام التمويلات أو أشكال الدعم الأخرى اللازمة لتطوير مؤسساتها الوطنية.

قواعد إدارة الممرات المائية الدولية

في عام 2000، نشرت منظمة الصليب الأخضر الدولية تقريراً تحت عنوان «السيادة الوطنية والممرات المائية الدولية» مايزال منذ ذلك الحين يُتخذ أساساً للدراسات ذات الصلة بقضايا المياه العابرة للحدود. فقد ضم مجموعة من المبادئ والتوصيات بشأن تقاسم المياه، والتي يمكن تطبيقها على أي حوض نهري. وفيما يأتي أكثرها أهمية:

- الكل يستحق الحصول على مياه نظيفة بصفتها حقاً من حقوق الإنسان.
- للماء قيم عدة: ثقافية، وبيئية، واقتصادية، وجمالية.

- الماء ينطوي على قضايا أخلاقية وأخرى فنية.
- ثمة ثمن يدفعه سواء من يستفيد من الماء أو من يلوثه.
- إدارة المياه تتطلب نظاماً إدارياً.
- لابد من قبول التنوع الثقافي.
- مساهمة الشركاء مسألة جوهرية على الصعد كافة.
- وجوب تشاطر المعلومات وشفافيتها.
- المياه مورد محدود.
- لابد من استخدام المياه بشكل كفء.
- ينبغي وبشكل مطلق تجنب تلويث الممرات المائية على نحو لا يمكن معالجته أو استنزافها وتدميرها، وهو ما ينطبق تحديداً على المياه الجوفية العابرة للحدود.

وفي أدناه بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن الأخذ بها:

1. على المستوى الدولي:

- الإقرار دولياً بأن توفير المياه من حيث هي مصدر أساسي يتيح نمط حياة متميزاً وصحياً هو حق من حقوق الإنسان الجوهرية.
- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الممرات المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.
- تقوية دور المنظمات الدولية ذات الصلة.

- توسيع مسؤوليات مؤسسات التمويل الدولية.
- ضم ممرات مائية دولية أو أجزاء منها إلى قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لمواقع التراث العالمي.
- إعلان "حرمة" الممرات المائية الدولية لحمايتها في زمن الحرب.
- التوسع في تطبيق الآليات الدبلوماسية المتميزة لحسم الخلافات.
- تأسيس منبر دولي وهيئة تحقيق دولية لغرض تشخيص صراعات المياه الدولية، المحتملة والفعلية، ومنع وقوعها، وحسمها، والتوسط لتسويتها.

2. على صعيد أحواض الأنهار الدولية:

- تعزيز أجواء الثقة والإرادة السياسية الحقيقية.
- إقرار الدول بأن السيادة الوطنية مقيدة باحترام سيادة الآخرين وحقوقهم.
- إقامة أجهزة متكاملة مختصة بأحواض الأنهار لمراعاة مصالح الدول المتشاطئة وشعوبها وحماية الأنظمة الإيكولوجية فيها.
- الالتزام إقليمياً بتلبية شتى متطلبات الثقافات السائدة في حوض النهر والشعوب المقيمة فيه واحترامها.
- فتح قنوات الاتصال بين الدول، بما في ذلك الأطراف المشاركة جميعاً.

- التعهد الفعال بالارتقاء بمكانة المرأة في المفاوضات المتعلقة بالمياه، وتوسيع دائرة مشاركتها في جميع اللجان المختصة بالمياه الإقليمية.
- إجراء مفاوضات إقليمية لمعالجة مسألة الأمن الغذائي كمقابل لمسألة الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- توطيد أسس التعاون الاقتصادي بقصد تشجيع الاستخدام الأكثر كفاءة للمياه، وتعزيز التعاون والاعتماد المتبادل بين دول الحوض.

3. على الصعيد الوطني:

- سن قوانين وطنية للمياه الصالحة للشرب.
- مراجعة القوانين النافذة حالياً انطلاقاً من ضرورة توسيع قاعدة المشاركة على المستويين المحلي والعام.
- تبني اللامركزية في عملية صنع القرارات ذات الصلة بقضايا المياه بغية إشراك أكبر عدد ممكن من الأشخاص المعنيين بها.
- إقرار مسؤولية الحكومة لتلبية المتطلبات الإنسانية والبيئية الأساسية فيما يتعلق بالمياه.
- تقييم الموارد والاتجاهات الراهنة والمستقبلية مع أخذ التحولات والتغيرات المناخية والديمغرافية بعين الاعتبار.
- ضرورة تطبيق المقترحات والتوصيات السالفة الذكر -الرامية إلى صياغة سياسة مائية وطنية أكثر متانة- على الممرات المائية والأحواض الدولية المشتركة.

4. على الصعيد المحلي:

- تنفيذ السياسة المائية على أنها أحد عناصر بناء الديمقراطية، وخلق التوازن بين المشاركة العامة والتأثير الذي يحدثه القطاع الخاص.
- تمتين الصلة ما بين التعليم، والوعي، وبناء الثقة، والمياه.

وعلى وجه التعميم، فإن هذه المقترحات والتوصيات العملية تعكس تحولاً في كل من طبيعة القيم ذات الصلة ومراكز الاهتمام، وهو ما يُعد شرطاً مسبقاً لصياغة سياسات وتطبيقات أفضل لإدارة المياه وتطويرها. وكل منها - أي المقترحات - يعزز الآخر ويرتبط معه بعلاقة متبادلة. ولا ينبغي الخوض في جدال حول أي من مقاربتَي "التفاوض الجزئي" أو "التضمين التدريجي" الجديرة بالدعم والمؤازرة، وذلك نظراً إلى أن ثمة علاقة ثنائية الاتجاه تقوم فيما بين النشاطات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

ولعل التغيير الأهم المطلوب هو الارتداد عن عقلية "هذا لنا وذاك لهم" التي ابتليت بها العلاقات المائية بين الشعوب المتجاورة، والمزارعين، والمؤسسات الصناعية، بل وبين الدول ذاتها. ويجب نقل بؤرة الاهتمام من البحث في كيفية توزيع حصص المياه المشتركة - وهذا ما يثير حججاً وذرائع متضاربة على مستوى الدول المتشاطئة - إلى البحث في السبل التي من شأنها تطوير حياة الإنسان من خلال تأسيس قنوات للتعاون بين الأطراف المعنية، مثلما يتعين تقليل الاهتمام بالصراع القائم ما بين السيادة الوطنية والممرات المائية الدولية، وطرح المزيد من المقترحات الكفيلة بمزاوجة كل منهما الآخر في سلام وسكينة.

أهمية دور المؤسسات

مقدمة

المؤسسات هي كيانات تتخطى مستوى المنظمات؛ فهي تشتمل على جميع الأعراف والتقاليد، الرسمية وغير الرسمية، التي تحدد طبيعة سلوكنا، ولها حضورها على صعيد التجمعات السكانية والمناطقية والمستويين الوطني والدولي على حد سواء، وتعكس في الوقت نفسه المبادئ الأخلاقية التي يتشاركها الجميع على الصعد كافة. ومن هنا، فإن تغيير المؤسسات يعني تغيير النظم القيمية، وهي عملية تتطلب وقتاً طويلاً ربما امتد أجيالاً، في حين أن بعضاً من المعضلات التي تواجهنا تتطلب حلولاً عاجلة.

ولأن هذه المؤسسات تحدد لنا الطريق إلى أداء أعمالنا، وتجسد في آن معاً العوائق والدوافع التي تسهم في صياغة الفرص أمامنا في أي قطاع من القطاعات المجتمعية، فقد أمست تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامنا.

وثمة مؤسسات رسمية وأخرى غير ذلك؛ والنوع الأول يشتمل على منظمات وسياسات وقواعد مكتوبة تحكم مسار تعاملاتنا، وتضم من العناصر ما يتنوع بتنوع هيكلية الحكومة المعنية والقطاع الخاص، والنظام الضريبي، ومنظومات الاتصال والنقل، والميدان الزراعي، والنظام المصرفي، وأجهزة فرض القانون، والمناهج الدراسية، وحرية الكلام، وحقوق الملكية، والدساتير الوطنية، والشرائع والأنظمة الداخلية للمؤسسات البلدية.

وعلى أية حال، فإن المؤسسات أكبر من مجرد كيانات رسمية؛ بل إن الطريقة التي نتفاعل بها مع الكيانات الرسمية ربما يحددها تراثنا الثقافي. كما أن معتقداتنا وممارساتنا الدينية، وتجانس لغاتنا وثقافاتنا، وشفافية المؤسسات الرسمية وخضوعها للمحاسبة، تشكل جميعاً جزءاً من الأطر المؤسسية التي تحيط بنا، ناهيك عن تركيبة بيوتنا وأماكن عملنا ووظائفها. وتجتمع هذه المؤسسات معاً – رسمية كانت أو غير رسمية – لتملي علينا التكاليف المترتبة على أداء مهامنا، وبالتالي الجزء الأعظم من أنماط سلوكنا وتصرفاتنا.

وتختلف طبيعة المؤسسات من هذا البلد إلى ذاك، ومن قطاع مجتمعي إلى غيره. وبدورنا، فإن ما نطالب به مؤسساتنا، وطبيعة استجابتنا لها، سيحددان مسار تطور هذه المؤسسات والتحولات التي يمكن أن تطرأ عليها.

أضحى الماء هو الآخر يشغل بال الجميع. وفي الكثير من المناطق في مختلف أنحاء العالم، مازالت الكائنات البشرية والنظم الإيكولوجية التي نشكل ركناً من أركانها تعاني بالفعل أزمات ذات صلة بالمياه في بقاع كثيرة من هذا العالم، وسيزداد هذا الوضع سوءاً إن كنا سنواصل العمل على النهج ذاته من دون تغيير.

ويظن الكثير منا أن إدارة المياه عملية مرتبطة بتقنيات المستودعات المائية، والسدود، ومحطات التنقية، وأنظمة الري. ومع أن التقانة تمدنا بالأدوات والوسائل التي نحتاج إليها، فإن حاجتنا الحيوية إلى الماء لضمان البقاء ودفع عجلة التنمية، والتي تقترن بتأثير الماء في حياتنا وبيئتنا، قد دفعت بنا إلى إقامة مؤسسات تتولى إدارة المياه. وسوف ترسم لنا المؤسسات التي نقيمها مستقبلاً بشتى أنماطها سبل استخدامنا للتقنيات الحديثة.

وعلى امتداد التاريخ الإنساني، استخدم البشر أفكاراً وأساليب ذكية ومحدثة في دفع التنظيمات البشرية الاجتماعية صوب إدارة الموارد المائية. وليس خافياً أن جميع المستوطنات البشرية المبكرة كانت قد اتخذت من المناطق التي يتوافر فيها الماء مقاماً لها. ومن بين مكونات تاريخ المؤسسات المائية يمكن أن نذكر تسخير الأرقّاء لبناء مستودعات المياه؛ ودفع أثمان المياه عيناً للملوك أو الحكام أو الكهنة؛ وسجلات مكتوبة تتحدث عن استخدام المياه لقرون من الزمن. وهناك من يحسب أن هذه الجهود قد أرست الأساس المنطقي الذي يقف وراء تنظيم أولى المستوطنات البشرية.

وبأية حال من الأحوال، فإن مؤسساتنا المائية تعكس الرؤى الفلسفية والأخلاقية والدينية التي تتبناها مجتمعاتنا التي ماتزال تؤمن ببعض هذه الرؤى إيماناً عميقاً. وعلى سبيل المثال، ولأن الماء عنصر جوهري من عناصر الحياة، فالبعض منّا يعتبر الحصول عليه حقاً من حقوقه، وبعض آخر يضعه في مصاف النعم الإلهية. فإن كان الماء حقاً أو هبة من الخالق، فهل يمكننا مطالبة مستخدميه بدفع الثمن؟ وهل ينسجم تحميل الفقراء رسوماً مقابل الماء مع الحرب التي تُشن على الفقر؟

وعلى الطرف الثاني من المشهد، ثمة مجتمعات تؤمن إيماناً قوياً بأولوية حقوق الملكية الخاصة، فصارت تعمل على توسيع هذه الرؤية لتغطي ملكية المياه. وهناك فصول واسعة من النواميس اليهودية-المسيحية تضع بني البشر في منزلة سادة الطبيعة. وحتى وقت قريب جداً، صارت مجتمعات صناعية عدة تميل إلى مزاوجة هذه الرؤية مع الاعتقاد الواسع النطاق القائل بأن ثبات النمو الاقتصادي إنما هو شرط مسبق لتحقيق الرخاء. فكان أن جرى تضمين

وجهة النظر هذه في صميم الأنظمة الضريبية، وقوانين الأراضي، وترتيبات توزيع الحصص المائية. وحتى الساعة مازال الاعتقاد شائعاً بأن الطبيعة ستجدد نفسها دائماً وأبداً. ومهما يكن، لابد من القول أخيراً إن القسم الأعظم من المؤسسات المائية يحرص حين يمارس نشاطاته على دعم مصالح أولئك الأكثر (وليس الأقل) قوة وتأثيراً في مجتمعاتهم ومراكزهم ووجهات نظرهم.

وفي معظم أنحاء الأرض، أمكن لتنظيماتنا المؤسسية تحقيق نجاحات بارزة؛ فقد استطاعت أن تأتي بالمياه لما يقرب من خمسة مليارات شخص، وبوسائل الصرف الصحي لنصف سكان العالم تقريباً؛ ووفرت مياه الري التي تسهم في حصول العالم على غذائه. وليس من المغالاة القول إن الماء يسهم في تحريك عجلة العديد من العمليات والمشروعات الصناعية ويمدها بأسباب البقاء والديمومة. وتتجه هذه المؤسسات وعلى نحو متزايد إلى صياغة القواعد والممارسات التي من شأنها حماية بعض مكونات النظام الإيكولوجي العالمي.

وعلى صعيد آخر، ومع أن عدداً من بلدان العالم يتجه إلى إعادة هيكلة مؤسساته استجابة للأوضاع المتغيرة، فإن التفاقم الحاد في المشكلات الراهنة، واشتداد الضغوط الآخذة في التزايد على إدارات المياه النقية، يوحيان بضرورة إحداث تغيير في وتيرة التحويرات والتحولات المؤسسية واتجاهاتها. ولابد من أن يشمل التغيير أيضاً سلوكنا كأفراد، فضلاً عن الأبعاد الوطنية والعالمية لأنظمة إدارة المياه. وقصارى القول إن هذه المؤسسات هي التي تضع "قواعد اللعبة" لمجتمعاتنا على اختلافها، وليس لأحد أن يتوقع لهذه القواعد أن تتغير سريعاً.

إن تاريخ معظم هذه التنظيمات والأعراف والقوانين والمعتقدات التي تلقي بآثارها على العادات المرتبطة بالمياه، يعود إلى ما قبل الوقت الذي صار فيه تعداد سكان العالم يتضاعف خلال فترة لا تزيد على متوسط عمر الإنسان، قبل أن يدرك البشر حجم الضرر الكبير الذي يلحقونه بالنظام الإيكولوجي.

الإدارة المتكاملة للموارد المائية

لضمان استدامة الموارد المائية لا مناص من تدارس أوضاعها بكل جوانبها، سواء من حيث حالتها الطبيعية أو خلق التوازن في أنماط الطلب التنافسية عليها محلياً، وزراعياً، وصناعياً، وبيئياً.

وتقتضي الإدارة المستدامة لهذه الموارد عملية منظمة ومتكاملة لصنع القرار تضع نصب أعينها ثلاثة جوانب يتوقف كل منها على الآخر: أولاً، إن القرارات المتعلقة باستخدام الأرض تفرض تأثيرها في المياه أيضاً، وإن القرارات ذات الصلة بهذه الأخيرة تؤثر هي الأخرى في البيئة واستخدام الأراضي. ثانياً، إن القرارات التي تتخذ في مجال رخائنا الاقتصادي ومستقبل مجتمعنا لابد لها من أن تلقي بظلالها على المنظومات الهيدرولوجية والإيكولوجية التي نعيش فيها. ثالثاً، إن ثمة علاقة تبادلية بين القرارات التي تتخذ على الصعد الدولية والوطنية والمحلية.

ويتمثل التحدي الذي يواجهنا على المستوى العملياتي في ترجمة المبادئ المتفق عليها إلى أفعال ملموسة. وغالباً ما يشار إلى معالجة هذا التحدي بـ"الإدارة المتكاملة للموارد المائية"، وهي تشكل مفهوماً أُخضع للبحث

والنقاش على نطاق واسع. وعلى هذا، فإن على المؤسسات الإقليمية والوطنية أن تطور أعرافاً وممارسات خاصة بإداراتها المتكاملة هذه باستخدام أطر عمل تعاونية تتم صياغتها على الصعيدين العالمي والإقليمي. وكانت مؤسسة "الشراكة العالمية للمياه" Global Water Partnership، قد عرَّفت مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية بأنه «العملية التي تعزز البرامج المنسقة لتطوير موارد المياه والأراضي وما يرتبط بها من موارد أخرى، وإدارتها بغية الوصول بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية إلى أقصى مستوى له بأساليب عادلة من دون الإضرار باستدامة النظم الإيكولوجية الحيوية».

وعلى أكثر المستويات أهمية، فإن مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، خلافاً للإدارة "التقليدية" لها، يولي القدر ذاته من الاهتمام لإدارة كل من الطلب على المياه والمعروض منها. لذا، فإن التكامل هنا يمكن تقسيمه إلى فئتين رئيسيتين اثنتين، هما:

أ. النظام الطبيعي بما يكتسبه من أهمية كبيرة بالنسبة لتوفير هذا المورد ونوعيته، ولسلسلة الخدمات البيئية التي يقدمها.

ب. النظام البشري الذي يحدد من حيث الجوهر طبيعة استخدام الموارد المائية، وحجم النفايات المتولدة، ومعدلات تلوث هذه الموارد، إضافة إلى تقرير الأولويات التنموية.

ولابد للتكامل من أن يكون حاضراً ضمن هاتين الفئتين وما بينهما، مع الأخذ بالنظر الفوارق الزمانية والمكانية. تاريخياً، يميل القائمون على إدارة الموارد المائية إلى منح أنفسهم دوراً حيادياً يعملون من خلاله على إدارة النظام

الطبيعي بقصد تأمين الإمدادات التي تلبي احتياجات يتم تحديدها خارج هذا النظام. ومن هنا، فإن المقاربات التي تتبناها الإدارة المتكاملة للموارد المائية ينبغي أن تساعدهم على الإقرار بأن سلوكياتهم ستؤثر هي الأخرى في حجم الطلب على المياه. ومن الناحية العملية، إذا ما جرى تبني الإدارة المتكاملة للموارد المائية كمقاربة معيارية أينما كان، فقد يغدو ممكناً أن تسهم في التنبؤ بالصراعات المحتملة الوقوع وتفادي القضايا التي تتسبب في إشعال فتيلها.

توافر الموارد

إذا كان لابد من تلبية متطلبات أولئك الذين لا يحصلون من الخدمات المائية إلا على أقلها والذين لا يحصلون عليها إطلاقاً، فثمة حاجة لرؤوس أموال هائلة. غير أن المصادر التقليدية للتمويلات الحكومية هي اليوم أقل من أي وقت مضى؛ نظراً لما تتعرض له المصروفات العامة من ضغوط العولمة التي تدفع بها إلى مستويات أدنى، فيما تتصاعد حدة المنافسة على الاعتمادات المالية الحكومية.

وكل من يستخدم المياه، وليس دافعي الضرائب فحسب، ينبغي أن يتحمل كامل تكلفة توصيل المياه، ولابد أيضاً من تأسيس نظام لتعويض الفقراء. وللحفاظ على المياه وتقليل الطلب عليها، وضمان الحصول على عائدات مالية، فعلى كل منا أن يدفع ثمناً ما، وصولاً إلى الهدف النهائي المتمثل في دفع كامل تكاليف إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. ويجب وضع الأموال المتحققة تحت تصرف مديري الشبكات المائية، مع تفهم

واضح لضرورة ضمان العدالة والكفاءة كأهداف يأمل الجميع تحقيقها على صعيد شبكات إيصال الموارد المائية وتوزيعها.

وبات من الضروري اليوم تطبيق برامج التعبئة الاجتماعية التي ثبتت صحتها ونجاحها في دمج الموارد المخصصة لمن حرموا من الخدمات المائية ضمن منظومات المياه والصرف الصحي القائمة حالياً.

وقد تكون هذه المنظومات بحاجة إلى إعانات مالية حكومية، إلا أنها تحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى الإقرار بأن التمويلات المركزية التقليدية لم تفلح ببساطة في تأمين المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع. وفي المناطق التي تغيب عنها التمويلات العامة ويتعذر فيها اجتذاب تمويلات خاصة تحديداً، يغدو لزاماً استقطاب شركاء جدد بما يتيح نمو صيغ تنظيمية جديدة وتطويرها؛ وهناك العشرات من الأمثولات التي تثبت نجاح هذا الأسلوب. وهنا، يتعين على الأجهزة الحكومية الكف عن النظر إلى هؤلاء الشركاء كخطر يتهدد جهودها وفعالياتها أو كقوى منافسة لها.

ولأن التخصيصات المالية الحكومية أمست عزيزة المنال، وليس من مؤشر يوحي بأنها ستكون أقل ندرة مستقبلاً، فلا مناص والحال هذه من توظيف التمويلات الحكومية للأغراض والمقاصد التي قد يستحيل استقطاب موارد مالية أخرى لتحقيقها. ومن هذه ما يأتي:

- توفير الإعانات المالية للطبقات الفقيرة.
- إجراء الدراسات الخاصة بالموارد المائية.

- القيام بأبحاث ومسوحات معينة.
- تأسيس أجهزة تنظيمية وتشغيلها.
- صيانة المناطق الإيكولوجية وترميمها.
- توفير مستلزمات الحماية من الفيضانات.

وحتى في حال توافر قدر ما من التمويلات العامة للأغراض التي تقدم ذكرها، فإن بالإمكان اجتذاب أطراف من القطاع الخاص لتمويل مشروعات استثمارية ذات صلة. ويمكن أن يتحقق هذا بصورة شفافة عن طريق استدراج عروض من هذه الأطراف تتضمن إقامة هذه المشروعات (وتشغيلها أحياناً)، مع إرساء عقود العمل على الشركات التي تحصل على أدنى قدر من الإعانات المالية الحكومية السنوية.

وينبغي دفع هذه الإعانات إلى الشعوب الفقيرة لإغاثتها من ويلات الفقر، وليس لوزارات المياه بقصد توظيفها في إدارة شؤون الرفاهية الاجتماعية. وسوف يكون مستوى هذه الإعانات عالياً، وقد يفرض على الحكومات المعنية الحفاظ على المستويات الحالية لموازناتها العامة، حتى لو تطلب هذا إحالة جزء كبير من خططها الاستثمارية السابقة إلى القطاع الخاص.

ولغرض توفير التمويلات اللازمة من القطاع الخاص من أجل تطوير مصادر المياه في المناطق الحضرية، أو لأغراض الري، أو توليد الطاقة الكهرَمائية، تبرز الحاجة إلى إنشاء هيكل تنظيمي شفاف يمكن التنبؤ بتحركاته مسبقاً، ليتولى حماية مصالح كل من المستثمرين والمستهلكين في آن معاً. ويمكن

للاستثمارات الدولية في قطاع المياه أن تضيف الكثير إلى رؤوس أموال خاصة تقدر بـ 250 مليار دولار سنوياً تتدفق في الوقت الحاضر على الدول النامية (وهي حالياً تعادل خمسة أضعاف قيمة معونات التنمية الرسمية).

سبل إدارة الموارد المائية المشتركة وأدواتها

في إطار المبادرة التي أطلقتها كل من منظمتي اليونسكو والصليب الأخضر الدولية تحت عنوان: «من الصراع المحتمل إلى إمكانية التعاون: الماء من أجل السلام»، جرى تشخيص آليات ووسائل عدة يمكن توظيفها لبناء الثقة وتطوير المؤسسات اللازمَين لإرساء أسس التعاون؛ وبعضها يرتبط بصياغة قيم مشتركة دعماً للعدالة والمساواة، وبعضها الآخر يتصل بتحسين خطط تفادي الصراعات وحسمها. وجميعها تقوم على المزج ما بين المهارات البشرية واستخدام أحدث التقنيات ذات الصلة.

مصادر دعم نزيهة

طرح البعض مسألة الحاجة إلى مصادر عون خارجية إضافية وإلى إجراء إصلاحات مؤسسية، إضافة إلى توفير الخبرات اللازمة لاستخدام الوسائل الكفيلة بخلق الشفافية وضمان التشاور على صعيد عامة الناس، بما يسهم في تأسيس بيئة تعزز المشاركة المجتمعية، وتقوي دور المرأة بشكل خاص. وفي ختام أعمال "المنتدى العالمي الثاني للمياه" الذي انعقد عام 2000، اقترح الدكتور محمود أبوزيد، رئيس مجلس المياه العالمي، إنشاء "هيئة عالمية للمياه والسلم والأمن" لإتاحة الفرصة أمام وساطات أطراف ثلاثة لحسم الخلافات المتعلقة بالمياه المشتركة.

ويقوم دور هذه الهيئة على مد يد العون للدول ذات الصلة بهدف معالجة قضايا المياه العابرة للحدود، الراهنة منها والمحتملة، وذلك من خلال عرض وجهات نظر مستقلة ابتغاء الحفاظ على المصالح المشتركة لجميع الأطراف في إطار حلول الكل فيها رابح. وأثناء انعقاد "المنتدى العالمي الثالث للمياه" في كيوتو عام 2003، اتفقت منظمتا اليونسكو ومجلس المياه العالمي على إطلاق ما سمي بـ "مرفق التعاون حول المياه" Water Cooperation Facility، والذي شكل - وإن مؤقتاً - حلقة وصل بين هاتين المنظمتين واثنتين أخريين من المنظمات المهمة الأخرى، وهما "المحكمة الدائمة للتحكيم" و"الشراكة الجامعية للمياه العابرة للحدود"، على أن يضطلع هذا المرفق بالآتي:

- تقوية دعائم السلم وأواصر التعاون بين الشركاء المعنيين الذين يستخدمون مصادر المياه المشتركة، وذلك عن طريق توظيف أو تطوير كل ما هو ضروري من موارد بشرية ومالية (أو الاثنين معاً)، وبيئة مواتية ودعم سياسي، وحتى الأجهزة القضائية، ولكن الحاجة إلى هذه الأخيرة هي باتفاق الأطراف المعنية.

- الاستفادة من الموارد المتاحة لهذه المنظمات المرموقة (كل بما لديه من مفاهيم ومهارات استثنائية تسهم في حسم النزاعات المائية)، إضافة إلى ما يتوافر لدى منظمات رئيسية غيرها، ومن شأن نجاح هذا المرفق في أداء مهامه أن يعود عليها بنفع وفير.

- العمل كأداة وصل ما بين النشاطات التعليمية والبحثية والفنية، وإيجاد الوسائل الكفيلة بحسم النزاعات وتطويرها بما يصب في صالح الإدارة المتكاملة للموارد المائية، إلى جانب تبني مقاربة متعددة التخصصات.

وسيكون الشركاء الجدد موضع ترحيب في سياق وضع مبادرات هذا المرفق موضع التطبيق.

تحليل النظم، وأنماط إدارة المياه، وأنظمة دعم القرار

نظرة عامة

في إطار تعامل خبراء هذه المصادر مع الضغوط التي تقترن بإدارة مصادر المياه، يعكفون حتى الساعة على استخدام شتى الأدوات والوسائل التي تتراوح بين ما هو قائم على التكهن والرصد وما هو تجريبي ونظري.

وكان الكثير من مختلف الوسائل قد استخدم في الماضي لتفعيل الأنظمة المعقدة لمصادر المياه، والوصول بها إلى الوضع الأمثل لها بهدف بناء قاعدة متطورة لصنع القرار. وبغية مواجهة هذه الضغوط بثقل موازن مستقبلاً، سيتعين على برامج إدارة المياه أن تزيد اعتمادها أكثر فأكثر على التقنيات المتطورة لإدارة المعلومات. ولا ريب في أن التطور المستمر الذي تشهده تقنيات المعلومات صار يخلق بيئة مواتية تجتذب كل ما هو جديد من أدوات ووسائل. وثمة توجهات تعكس اعتماداً أقوى على شبكات الحاسوب، وقواعد البيانات السهلة المنال، ومنظومات تدعيم القرار، ونظم البرمجة الموضوعية الموجهة لأغراض محددة object-oriented programming، وسبل تفعيل ديناميات النظم.

ولابد من الإقرار بأن تعقيد هذه العملية والتباسها هما السمتان اللتان ستحددان ملامح أساليب إدارة المياه مستقبلاً ووسائلها. وأولاهما تتركز على تعقيد عالم مصادر المياه واستنباط الأدوات اللازمة في خضم بيئة تتميز

بتسارع مستمر في التطور التقاني. أما الثانية فتتمثل في مدى توافر البيانات ذات الصلة بالمياه والتباين الطبيعي في متغيراتها، والذي لابد من أن يؤثر سلبياً في عملية صنع القرارات المتعلقة بمصادر المياه.

وسائل مستقبلية لإدارة المياه

وتأسيساً على السمتين اللتين تقدم ذكرهما، عرض سلوبودان بي. سيمونوفيتش أربعة توجهات رئيسية يمكن لأساليب إدارة المياه أن تتطور فيها مستقبلاً، وتلك هي:

- المحاكاة الموجهة لهدف محدد.
- نماذج "الأمثلة" القابلة للتطوير.
- الجمع بين التحليلات الأولية غير المعتمدة ووسائل المحاكاة ونماذج "الأمثلة".
- الجمع بين التحليلات المكانية ووسائل المحاكاة ونماذج "الأمثلة".

ومن منظور مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، فإن الأسلوبين الأخيرين لإدارة المياه يمكن أن يكونا من أكثر الوسائل التي تعِد بأفضل النتائج.

الجمع بين التحليلات المكانية ووسائل المحاكاة و"الأمثَلة"

لم تعمد حتى يومنا هذا غالبية وسائل المحاكاة و"الأمثَلة" المستخدمة في إدارة المياه إلى تدارس الديناميات المكانية للمنظومات المائية على نحو واضح

وصريح. ففي معظم الحالات، اقتصرت المقاربة على خلاصة للسمات المهمة من الناحية المكانية للمنظومة المائية من حيث واحد أو اثنان من أنماط العلاقة الكلية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، في حالة المستودع المائي، جرى تلخيص التفصيلات المهمة مكانياً بوظائف غير خيطية تربط بين سطح الأرض والمسقط الرأسي وبين حجم المياه. وفي هذا، فإن فهمنا لبعض المنظومات يمكن تحسينه من خلال إدخال الأبعاد المكانية على نحو جلي ومحدد.

إن عملية ما يمكن وصفه بالـ "النمذجة" المكانية يمكن تنفيذها عن طريق استخدام أية حزمة من حزم ما يُعرف بـ "برمجيات المخزون والتدفق المتعلقة بمحاكاة دينامية النظم". ويمكن توحيد المعلومات الخاصة بالنموذج مع نظام المعلومات الجغرافية بهدف تحسين عمليات الاتصال وصولاً إلى النتائج المتوخاة. وعلى هذا النحو، فإن نماذج المحاكاة الدينامية سيمكنها معالجة المعلومات المكانية والسماح في الوقت ذاته بتجسيد القوانين الأساسية في موقع معين بذاته. ويمكن أيضاً تطوير نظام المعلومات الجغرافية؛ فمتى أمكن ربط هذا النظام بأحد نماذج المحاكاة فسيمكن له توفير قوة دافعة تضاف للمنظور المكاني. ولنا أن نتخيل الاستفادة من أداة تكميلية أخرى هي نظام دعم القرار كوسيلة لتحليل مجموعة منوعة من البدائل الإدارية والتطويرية في مشروعات الموارد المائية. وسيزيد هذا النظام من شفافية عملية صنع القرار وفاعليتها، وبذلك يسهم في تقليل احتمالات نشوب الصراعات بين الشركاء المعنيين مستقبلاً.

إن نظام دعم القرار سيسمح لصنّاعه بالمزج بين الأحكام الشخصية ومخرجات الحاسوب بغية التوصل إلى معلومات ذات مغزى لتدعيم عملية صنع القرار. وأنظمة كهذه ستغدو قادرة على المساهمة في إيجاد تسوية لجميع

المشكلات (البنيوية منها وغير البنيوية) من خلال توظيف المعلومات المتاحة عند الطلب جميعاً؛ وهي تستخدم نماذج نوعية وقواعد بيانات لغرض حسم المشكلات، فيما تشكل في الوقت عينه جزءاً لا يتجزأ من المقاربة التي ينتهجها صانع القرار لتشخيص المشكلة وحسمها. وهي تتيح لصنّاع القرار منافذ للوصول إلى قواعد البيانات، والنماذج الوصفية وتلك القائمة على التنبؤ، إضافة للمعلومات الجغرافية، وطرق إشراك الأطراف المشاركة في الحوض المعني، وغير ذلك من الوسائل والخدمات.

إن توفير منافذ مشتركة للوصول إلى قواعد البيانات، والنماذج ذات الصلة، وفي آخر الأمر نظم دعم القرار، لابد من أن يرفع مستوى الشفافية والثقة. ويمكن إضافة هذه التقنيات إلى الأدوات التي يوظفها المتفاوضون والوسطاء – إلى جانب مهاراتهم البشرية – للتوصل إلى حلول توافقية بشأن تقاسم الموارد المائية. والأولوية هنا ينبغي أن تعطى لتطوير نظام تفاعلي لدعم القرار خاص بحوض نهرَي دجلة والفرات.

التثقيف والتدريب

إن التثقيف بمسألة استدامة الثروات الطبيعية يعد عاملاً حاسماً من عوامل صياغة مستقبل كوكبنا هذا. ويمكن للمياه أن تسهم في زيادة هذا الوعي لأنها غالباً ما تتمركز في أكثر الجوانب وضوحاً للعيان، وتلك هي: الأنهار، والبحيرات، وحفر البحث عن المياه في باطن الأرض، والأهوار، وتجمعات مياه الأمطار، والمياه الصالحة للشرب، وتقنيات السدود، والتسعير، والحقوق.

وبرغم ما تكتسبه هذه الجوانب من أهمية فائقة، فإن عملية التثقيف هذه ينبغي أن تتناول أيضاً قضية إدراك المجتمع لمسؤوليته في هذا المجال، ومن بينها التزامات كل عضو من أعضائه حيال الآخر، وحيال استخدام المياه، والأجيال القادمة. ولابد هنا من تقوية المسؤولية المجتمعية فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية والثروات الطبيعية الأخرى التي تكونت على امتداد مليارات السنوات، ولكنها باتت عرضة للزوال والاستنزاف خلال فترة قصيرة نسبياً. وهناك مدرستان فكريتان معاصرتان كل منهما تكمل الأخرى في هذا الشأن، وهما: التثقيف القائم على مفهوم "القيمة"، وذلك الذي يستند إلى "القيمة" الإنسانية.

ويمكن اعتبار مصطلح "القيمة" هنا خاصية لكل ما من شأنه أن يحيطها بالاحترام والجدارة، ويمكن أيضاً اعتباره مبدأً أو معياراً أو سمة جديرة بالتقدير، فتكون بذلك اختياراً واعياً لسلوك يكتسب الشرعية من خلال رضا المجتمع به. ونقصد بـ "القيم" الصفات المحبذة للشخصية الإنسانية، كالأمانة، والنزاهة، والتسامح، والاجتهاد، والإحساس بالمسؤولية، والرحمة، والإيثار، والعدل، والاحترام. ومن الواضح أن المجتمعات التي تتشاطر هذه القيم ستتعامل مع مسألة تقسيم المياه بطريقة متوازنة.

وتُدرس هذه القيم، سواء من خلال نظم التعليم التجريبية أو دمجها ضمن المناهج الدراسية. ويمكن أيضاً للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية العاملة في القطاعات غير الرسمية، والتي تتعامل مع الأطفال أو البالغين الذين لم يلتحقوا بالمدارس أو تسربوا منها، أن تضطلع بمهمة تعليم

هذه القيم خارج إطار نظام التعليم الرسمي. وهو الأسلوب الذي جرى تطبيقه في كل من ساحل العاج وإثيوبيا وغانا وكينيا والسنغال وجنوب أفريقيا وزامبيا، حيث بدا واضحاً أنه أرسى الأساس المطلوب لتطوير شخصيات أبناء الأجيال القادمة.

وفي سياق إدارة الموارد المائية والطبيعية الأخرى وتقاسمها، لم يعد خافياً أثر مثل هذه التحولات؛ فصار التحدي الذي أمسينا نواجهه هو إيجاد السبيل إلى توسيع نطاق هذا النهج لا ليشمل أفريقيا بأسرها وحسب، بل وسائر أنحاء عالمنا هذا أيضاً، بما فيه ذلك الذي يُوصف بـ "العالم المتقدم".

توجهات جديدة: المشاركة الشعبية ودور المجتمع المدني

في إطار ما يُعرف بـ "السياسات العليا" high politics المقترنة بمفاوضات المياه الدولية، كثيراً ما يجري تجاهل هموم السكان المحليين، بما في ذلك الحاجة إلى إشراك عامة الناس في عملية التوصل إلى استراتيجيات واتفاقات تنظم إدارة أحواض الأنهار ذات الصلة. ولا ريب في أن إرساء أسس التعاون، وإيجاد حلول للصراعات الناشبة على الأحواض الدولية، يمكن أن يعودا بنفع كبير على الاستقرار والأمن، ويقوّيا ركائز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويضعا حداً لتدهور البيئة، ويمهّدا الطريق لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية Millennium and Development Goals، ووضع "تعهدات جوهانسبرج" Johannesburg Commitments موضع التطبيق، وصولاً إلى توفير منافذ للحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وبناء إدارة متكاملة للموارد المائية.

وفي كل الأحوال، فمن دون المشاركة الجماهيرية، وتوظيف قدرات منظمات المجتمع المدني شريكاً على جميع الصُعد، فليس هناك ما يضمن تحقق أي من هذه المنافع على أرض الواقع. وبلوغ هذه الأهداف يقتضي الدخول في حوارات واتخاذ جملة من التدابير بغية الوصول إلى أوسع الشرائح المحلية، وإضفاء قدر أكبر من التشاركية والإنصاف على إدارات المياه داخل البلد المعني. وما لم يمتلك الشركاء جميعاً الإحساس بـ "ملكيتهم" لهذا المورد في إطار عملية سياسية مواتية، فسوف يصعب كثيراً تطبيق أي من التوصيات ذات الصلة بهذا الشأن، أو تحقيق أية نتائج ملموسة على صعيد المجتمع الذي سيصبح في آخر المطاف البيئة التي يتعين إحداث التغييرات المطلوبة فيها.

وعلى الصعيد نفسه، فإن الصراعات المرتبطة بالموارد المائية تزداد حدة على المستوى المحلي وبين مختلف القطاعات والشركاء في تسابق صريح للحصول على إمدادات مائية غالباً ما تكون شحيحة أصلاً. وهناك من الخطوات والإجراءات ما اتُّخذ بالفعل في أنحاء عدة من العالم بقصد توثيق صلة الأطراف جميعاً بالقرارات المتعلقة بإدارة المياه، وتعميق الصلة بين قضاياها والاحتياجات الإنسانية والبيئية الجوهرية، وإيجاد تسويات للصراعات التي تحول دون استخدام المياه استخداماً كفؤاً عادلاً ومستداماً، بما يضمن تقديم الخدمات المائية والصحية المطلوبة.

ولابد من أن تسهم هذه الجهود في مجملها في تقوية دعائم السلم والاستقرار والحكم الصالح وسيادة القانون، وفي زيادة وعي الشعوب بحقيقة موقعها في إطار منظومة مائية إقليمية أوسع نطاقاً. وفي الكثير من

الحالات، فإن أول ما تحتاجه عامة الناس هو توعيتها بأنها تعيش في حوض نهري ترى فيه بلايين البشر حوضاً يتخطى الحدود الوطنية.

ولسوف يتعين في الوقت ذاته توعية القائمين على إدارة المياه وحوض النهر المعني بالنتائج والتأثيرات الفعلية التي ستخلفها قراراتهم على المواطنين العاديين الذين يقيم أكثرهم على مبعدة آلاف الكيلومترات من العواصم التي تتخذ فيها مثل هذه القرارات. وفي هذا، يمكن لمؤسسات المجتمع المدني النهوض بمهام كهذه، ورفع مستويات الوعي، وبناء القدرات على الأرض، وإيصال أصوات هؤلاء الناس إلى أسماع صنّاع القرار. والتفاعل بين الطرفين على هذا النحو لابد من أن يحدث على جميع المستويات، فيما تعمل المنظمات غير الحكومية وسواها على طرح هموم السكان المحليين فوق طاولات البحث وأمام جميع المنابر، بدءاً بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومفاوضات التجارة الدولية، ومروراً بالبرلمانات والوزارات الوطنية، وانتهاءً بالمجالس البلدية للأقاليم والقرى.

وسواء أكانت القرارات المتخذة تتعلق بالاستراتيجيات الدولية، أم بإمكانيات وفرص الخصخصة، أم بناء السدود الضخمة، فإن القطاعات والمجتمعات التي ستتأثر بهذه القرارات لابد من أن تكون طرفاً فاعلاً في هذه العملية، مثلما ينبغي الأخذ بالاعتبارات البيئية والاجتماعية دائماً في الحسبان.

وبطبيعة الحال، فإن قضايا المياه ترتبط بداهة بالعديد من الهموم الأساسية التي تشغل بال منظمات المجتمع المدني، كالسلم والفقر والبيئة والمرض والمساواة بين الجنسين. وبفضل ما تتميز به طبيعة المياه من شمولية

عناصرها ومكوناتها، فهي تشكل مناخاً مواتياً لإقامة الشراكات بين مختلف القطاعات المجتمعية.

وفي سياق إدارة المياه، وكما هي الحال في سواها من الشؤون البيئية والاجتماعية الأخرى، فإن دور المجتمع المدني قد تغير تغيراً درامياً إبان العقود القليلة المنصرمة. فما كان مغلقاً تماماً من برامج وخطط حكومية صار يتجه، وإن ببطء وبدرجات متفاوتة، إلى الانفتاح على طيف أوسع نطاقاً من الشركاء والمساهمين. وفي العديد من أرجاء الأرض، وفي مقدمها مناطق أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق وأمريكا اللاتينية، باتت عملية صنع القرار على درجة أكبر من الشفافية وأكثر عرضة للمحاسبة الشعبية، فيما أتيحت لهيئات المجتمع المدني مساحة أوسع من الحرية للانخراط في العملية السياسية.

وفي الجهة الأخرى، أفضى انتهاء الحرب الباردة وشيوع الديمقراطية إلى تقليل الاهتمام بالشواغل الأمنية وانكشاف خبايا السياسات العالمية بشكل عام، ما خلق فرصاً أكبر أمام مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتوسيع دائرة تأثيرها ونفوذها. وكانت هذه الأخيرة قد نشأت بفضل تزايد الحركات البيئية وتلك المناهضة للأسلحة النووية منذ عقد الستينيات.

وإذ حظيت المشاركة الشعبية في صنع القرارات البيئية بقبول أعظم، وفي ضوء المنافع التي أفرزها تبني نهج الإدارة اللامركزية وتجدد الاهتمام بالممارسات الإدارية التقليدية المحلية، صارت المؤسسات والهيئات الحكومية

تتجه أكثر فأكثر نحو المنظمات غير الحكومية طلباً لمساعدتها في بناء قنوات اتصال مع المواطنين العاديين الذين يشكلون القاعدة الشعبية العريضة. وفي الوقت عينه، صارت المنظمات غير الحكومية تكتسب المزيد من الخبرة والمعرفة والتفهم العميق والحرفية والمصداقية، ناهيك عن تقوية علاقاتها بالأطراف والشركاء الذين تسعى لتمثيلهم في هذا الميدان. أضف إلى ذلك أن توطد أواصر التعاون ما بين هذه المنظمات ذاتها (بإقامة سلسلة مترابطة من التنظيمات، والحملات والمشروعات المشتركة، واستخدام وسائل الاتصال التي تتيحها شبكة الإنترنت) قد أسهم هو الآخر في تعزيز دور المجتمع المدني كقوة فاعلة في ميدان العلاقات الدولية، وفي مناطق ودول معينة تحديداً.

وفضلاً عن تزامنه معه، فقد وجد تعاظم قوة مؤسسات المجتمع المدني على هذا النحو دعماً متبادلاً في تصاعد مستوى وعي أبناء شعوب العالم واهتمامهم بالقضايا ذات الصلة بالموارد الطبيعية، والتي تلقي بآثارها على حياتهم وأساليب عيشهم. وعلاوة على ما تقدم، فقد اجتمعت عوامل مثل تزايد أعداد من تعلموا القراءة والكتابة، واتساع منافذ الحصول على المعلومات، وتزايد الوعي بمناحي الاعتماد المتبادل عالمياً نتيجة شيوع ظاهرة العولمة، وأنماط العيش المدينية، وتمكين المرأة، لتقدم الدعم لهذه العملية. بل إنها وجدت ما يدفعها إلى أمام حتى في تزايد عواقب سوء الإدارة الواضحة للعيان، وفي تدهور البيئة والتغيرات المناخية، والإحباط الناجم عن إخفاق الوكالات الحكومية والدولية في بلوغ الأهداف التنموية المحددة أصلاً.

وعلى أية حال، مازال ارتفاع مستوى المشاركة الشعبية وتعاظم نفوذ المجتمع المدني يعد ظاهرة ناشئة وليست عميقة الجذور، وما يزال يتعين عليها

توطيد أقدامها في بعض بقاع العالم وبخاصة عندما تواجه الكثير من العوائق والقيود. ومع هذا، فإن بالإمكان اليوم تشخيص حقول النشاط التي يمكن أن تشهد مساهمات مهمة وقوية في تعزيز عملية إدارة المياه.

وعلى وجه العموم، فإن المنظمات غير الحكومية تهدف إلى تمكين القطاعات والمجتمعات المحلية أكثر من سعيها إلى تنفيذ مشروعات وأعمال كبيرة الحجم. وفي إطار قطاع المياه، تجهد هذه المنظمات نفسها في تعبئة جهود هذه القطاعات والمجتمعات وصولاً إلى تحسين إمداداتها من المياه وإدارتها عن طريق تقوية طاقاتها الذاتية، وتوفير الخبرات وبرامج التدريب الفني، وتعزيز النزعات الديمقراطية محلياً، وضمان ديمومة أسباب العيش وسبله. وغالباً ما تشتمل هذه المهمة على حسم الصراعات القائمة بين قطاعات المجتمع أو بين الشركاء والسلطات الحكومية.

وفي ما يتعلق بالأحواض النهرية العابرة للحدود، فإن أية خطط ترمي إلى تسوية صراعات كهذه يمكن أن تعالج أيضاً التوترات التي تنشأ عبر الحدود أو بين أعراق مختلفة.

وخلاصة القول إن المنظمات غير الحكومية قادرة على أداء دور القوى المحفزة لمبادرات تطلق على المستوى المحلي؛ وتمهيد الطريق لبناء التحالفات وتبادل المعلومات؛ وكوسيط ما بين الدول والمجتمعات المحلية ووكالات الإغاثة الأجنبية، بغية تشجيع المشاركة الشعبية وحماية مصالح الطبقات المحرومة؛ وتثقيف كيانات المجتمع المدني بشأن استخدام المياه استخداماً مستداماً ومتكافئاً. ويمكن لدائرة نشاطات هذه المنظمات أن تشتمل ابتداءً

على إقامة مشروعات تستهدف توفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي لشرائح سكانية محدودة، وانتهاءً بإطلاق حملات دولية تعنى بقضايا ذات أهمية عالمية، كبناء السدود الضخمة والخصخصة.

الشبكات والمنظمات غير الحكومية الدولية وتعزيز الإدارة المستدامة والتعاونية للمياه

يضع مشروع "الماء من أجل السلام" الذي أطلقته منظمة الصليب الأخضر الدولية نصب عينيه هدفاً رئيسياً، وهو منع الصراعات التي تكون المياه سبباً لها وإيجاد تسويات لها. وهذه المنظمة هي الوحيدة بين المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل تحديداً على التعامل مع الصراعات الناشئة عن التدهور البيئي، وسوء الإدارة، والإجحاف، مع التركيز الشديد على المياه الدولية. وفي إطار نشاطات مشروع "الماء من أجل السلام" التي تتخذ من ستة أحواض نهرية دولية مسرحاً لها، يولي المشروع جلَّ اهتمامه للتعاطي مع سؤالين اثنين هما: ما الذي يحول دون استخدام الإرادة السياسية، وبناء مشاركة شعبية فاعلة، وتقوية المؤسسات ذات الصلة، وضخ الاستثمارات المطلوبة لتفادي نشوب الصراعات وتأسيس إدارة تعاونية للأحواض النهرية؟ وكيف يمكن التغلب على هذه المعوقات؟

وفي كل حوض من هذه الأحواض الستة، يُدار البرنامج الخاص به بأيدي شركاء إقليميين بعد أن يكون قد صُمم على نحو يجعله متلائماً مع الوضع السياسي القائم ومشكلات الحوض ذاته؛ مع التركيز على تأسيس الشراكات المطلوبة وتقوية دور المجتمع المدني والسلطات المحلية باتجاه حسم الصراع وخلق أجواء التعاون.

ففي حوض الدانوب، اشتملت نشاطات مشروع "الماء من أجل السلام" على إجراء مسوح وأبحاث بشأن الأدوار التي تؤديها الأجهزة الإقليمية والتحديات التي تواجهها، وحول المشاركة الشعبية وعملية الخصخصة.

وفي حوض نهر الأردن، تولت منظمة الصليب الأخضر وشركاؤها تحليل الاستراتيجيات الرامية إلى رفع مستويات الوعي العام وتطويرها فيما يتعلق بالصراعات المائية والحاجة إلى بناء جسور التعاون، ودراسة احتمالات إيجاد مصادر جديدة للمياه، وبخاصة في سياق خطط جهود مشتركة من قبيل مشروع قناة البحر الأحمر – البحر الميت المقترحة. وعلى امتداد سنوات خلت اضطلعت المنظمة بدور الوسيط بين الأطراف الشريكة في حوض النهر، واقترحت عليها المساعدة في تيسير بناء أواصر قوية للتعاون ما بين الدول المعنية في مجال إقامة مشروعات مائية مشتركة.

ويشهد حوض نهر أوكافانجو [بوتسوانا] الدعم الذي يقدمه مشروع "الماء من أجل السلام" لهيئة إدارة الحوض بهدف ترسيخ ركائز التعاون القائم حالياً، من خلال عقد الصلات ما بين هيئة مياه حوض النهر والعلماء المختصين ومنظمات المجتمع المدني لمساعدتها على وضع خطة متكاملة لإدارة الحوض.

وفي حوض نهر لابلاتا [الأرجنتين]، يعكف القائمون على المشروع هناك على معالجة المشكلات المائية التي تؤثر سلبياً في المواطنين العاديين، والتعاون مع الحكومات المعنية لتسهيل دخول الشركاء المعنيين في مشروعات البنى التحتية التي تقام مستقبلاً.

وثمة مبادرات استشرافية يجري إطلاقها في مجال حسم الصراعات في إطار حوض نهر الفولغا [الاتحاد الروسي]، فيما يجري العمل على سن تشريع جديد لإدارة الحوض، وعلى رفع مستوى الوعي العام بهذا الشأن. وأخيراً، فإن منظمة الصليب الأخضر الدولية تعمل على تأسيس منبر خاص بحوض نهر الفولتا [غانا] في منطقة غرب أفريقيا يستهدف إشراك منظمات المجتمع المدني، وذلك عن طريق صياغة اتفاقية خاصة بالحوض وخطة متكاملة لإدارته.

المنظمات الوطنية والمحلية غير الحكومية ودور الوسيط

مع أن الإشارة قد وردت قبلاً إلى دور مجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية كوسيط محتمل وكقوة دافعة لإشاعة التعاون في هذا الشأن، إلا أن هناك أيضاً حالات ينشط المجتمع المدني المحلي من خلالها للتوصل إلى تسوية للصراعات الناشبة بسبب المياه. ومبادرات "الوسطاء المقربين" هذه يمكن أن تطلق من جراء نفاد صبر منظمات المجتمع المدني حيال عجز حكوماتها عن حسم الصراعات التي تلوح في الأفق، والتي تقف حجر عثرة على طريق التنمية، أو قد تأتي من خلال دعوات الحكومة المعنية الموجهة إلى المنظمات غير الحكومية لتقوم بدور الوسيط بينها وبين الشركاء المعنيين.

وفي عام 2000، كانت منظمة الصليب الأخضر (الأرجنتين) قد دُعيت للمساهمة في حسم الصراع البيئي والاجتماعي الذي طال أمده بين الأرجنتين وباراجواي والناجم عن إقامة سد ياكيريتا Yacyreta. وفي سياق دور المنظمة هذا، سعت تحديداً إلى كسب ثقة الجماعات المتضررة عن طريق بذل جهد حقيقي لتفهم أكثر احتياجاتها إلحاحاً ومن ثم تلبيتها. وكان العمل على إنشاء السد قد بدأ في السبعينيات مسبباً أضراراً فادحة بالبيئة وبأنماط عيش ما يربو على ثمانين ألف شخص.

وعلى مدى عقود من الزمن، ظل مشروع بناء السد مثقلاً بحالات الفساد، والتأخير، وغياب الاهتمام سواء بالنظم الإيكولوجية المتضررة أو بمشاغل السكان المحليين. وهكذا، فقد أفضى انعدام الثقة تماماً بين المسؤولين الحكوميين ومتعهدي بناء السد والمستثمرين، ونشوب نزاعات خطيرة بينهم وبين السكان المتضررين، إلى مأزق حقيقي وإلى إخفاق الأجهزة الحكومية في تعويض الخسائر التي تسبب بها تشييد السد.

ومن هنا، فقد شهد مشروع منظمة الصليب الأخضر إعادة توطين آلاف الأشخاص في مجمعات سكنية أفضل، وتطوير مصادر جديدة للعمل والاستجمام، وتأسيس مراكز استشارية يمكن فيها حسم المشكلات بروح من الشراكة الحقيقية. وما كان السكان المتضررون سيحظون بفرص إعادة ترتيب حياتهم، والحصول على فرص عمل، والدخول في مشروعات تجارية جديدة، لولا جهود الوساطة التي بذلتها منظمة الصليب الأخضر الدولية؛ فكان تجاوبهم حماسياً مع الدور الذي أداه المجتمع المدني ومع النوايا الحسنة التي أظهرتها حكومتا البلدين وهيئة إدارة السد (التي ضمت ممثلين عن الأرجنتين وباراجواي)، وقد وظفوا جميعاً قدراتهم لخلق فرص جديدة تعود بالفائدة على القطاعات المتضررة مستقبلاً.

مبادرات زيادة الوعي

تمثل عملية زيادة الوعي لدى الأطراف المعنية قاطبة عنصراً مهماً من عناصر أغلب الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني، سواء على المستوى العالمي أو المحلي، نظراً إلى أنه سيتعذر على الشركاء المعنيين، في غياب

المعلومــات والبيانــات ذات الــصلة، تــشخيص احتياجــاتهم ومــشاغلهم والارتقاء بأنفسهم إلى منزلة الشريك الكامل في عمليـة صـنع القـرار. وبأيـة حال من الأحوال، فإن هناك بين هذه المنظمات والمبادرات التي تقـدم عليهـا من اتخذ من مسألة زيادة الوعي هدفاً رئيسياً لها، فتركـز جهـده تحديـداً عـلى توعية عامة الناس بالصراعات التي يحتمل أن تندلع بسبب المياه، أو بالتدابير التي تتخذ لمنع وقوعها في حوض نهري بعينه.

على سبيل المثال، إن جمعية حوض نهر النيل هـي منظمـة غـير حكوميـة تكرس نشاطاتها لرفع مستوى وعي المواطنين بأزمة مياه هذا النهر. ومن هنا، فقد باتت تحرص على توفير منافذ يمكن من خلالها الوقوف عـلى معلومـات دقيقة ومهمة عبر وسائل اتصال ونشر بديلة؛ بغية حث المجتمـع المـدني عـلى تقوية دوره التثقيفي هذا وزيادة فاعليته.

ولعل ما يثير القلق هنا أن يتحـول انعـدام مـصادر المعلومـات المتعلقـة بالمياه، والتي ترقى في بعض بلدان العالم إلى مصاف الأسرار الوطنية، إلى أحد الأسباب الرئيسية التي تقف وراء استبعاد مؤسسات المجتمع المدني فعلياً عن دائرة صنع القرارات ذات الصلة بإدارة الموارد المائيـة ومـشروعات الـري في الحوض النهري المعني. وقرارات كهذه تتخـذ -بطبيعـة الحـال- عنـد أرفـع المستويات الحكومية، بيد أن ثمة نقصاً في أدوات وسبل الدعم الشعبي العـام وفي قنوات الوصول إلى وسائل الإعلام. ويصح هذا فيما يتعلق بـإدارة الميـاه الوطنية وشؤون الأنهار العابرة للحدود، وكما يجري التعامل معها اليـوم مـن خـلال "مبـادرة حـوض النيـل" التـي جـاءت ولأول مـرة بجميـع الـدول المتشاطئة إلى طاولة المفاوضات.

وفي تقدير جمعية حوض نهر النيل أن التحدي الأكبر الذي يتجسد في هذا الحوض يتمثل في إيجاد السبيل إلى قطع الصلة بقرون من الزمن دأبت خلالها دول الحوض ومجتمعاته على استغلال هذا المورد دون فهم لوضعية الحوض وأسباب تدهوره. وفي غياب هذا الفهم، سيدخل في عداد المستحيل أي جهد يُبذل لتغيير سلوك الشعوب وتصرفاتها. وهكذا، أمسى من الأهمية بمكان امتلاك الشركاء كل المعلومات التي يحتاجونها كي يتمكنوا من تحديد متطلباتهم وعرضها على صنّاع القرار.

وتشتمل قائمة أهداف الجمعية على مد كل من وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية، وبالتالي شعوب دول الحوض، بالنافع من المعلومات التي يسهل عليها استخدامها في الحال. وعن طريق تيسير الاستفادة من تقنيات المعلومات، فإن الجمعية ستسهم في تعميق تفاعل المنظمات غير الحكومية فيما بينها داخل بلدان حوض النيل من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة.

ولا ريب في أن إشراك المجتمعات المحلية في هذه العملية يمكن أن يسبغ قدراً أكبر من العدالة على عملية توزيع التكاليف والمنافع المترتبة على استخدام هذه المنظومة الإيكولوجية أو تلك، مادام السكان المحليون يمكن أن يشكّلوا في أغلب الأحيان "الإدارة" الأكثر حصافة وتبصراً لمنظومة كهذه. ومن الواضح أن تصعيد مستوى الوعي سيكون الخطوة الأولى في هذه العملية التي ربما استدعت أيضاً إحداث تغييرات أساسية في النظامين القانوني والإداري، فضلاً عن خلق إرادة سياسية تتيح للمجتمع المدني المشاركة فيها على نحو فاعل ومؤثر.

ولم يفتْ مشروع "الماء من أجل السلام" الذي أطلقته منظمة الصليب الأخضر الدولية أن يولي قدراً كبيراً من اهتمامه لمسألتَي زيادة الوعي ومدّ قنوات الاتصال. فعلى الصعيد الدولي، فإن المنظمة واحدة من قلة قليلة جداً من المنظمات التي تحرص دائماً على لفت أنظار وسائل الإعلام والمنابر الأخرى إلى مخاطر الصراعات التي تشعل فتيلها مياه الممرات المائية المشتركة، وتسعى في الوقت عينه لصياغة اتفاقات دولية لضمان تعاون الأطراف جميعاً على إدارة هذه الممرات. ولا خلاف على أن إخفاق العديد من دول العالم في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الممرات المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997، وغياب الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة تحديات الأحواض العابرة للحدود – والتي تشكل عاملاً حاسماً من عوامل بلوغ الأهداف التنموية المستدامة – يؤكدان بجلاء ضرورة مواصلة الضغوط فيما يتعلق بهذه المسألة، سواء داخل المجتمع الدولي أو على أرفع المستويات السياسية.

وفي حوض نهر الأردن، أجرى العاملون في مشروع "الماء من أجل السلام" مسحاً للوقوف على مدى إدراك عامة السكان لاحتمالات اندلاع صراعات على المياه بين المناطق الحضرية والريفية. ولسوف يكون هذا البحث عاملاً مهماً من عوامل وضع الاستراتيجية اللازمة لرفع مستوى الوعي وتطويرها، وتعبئة جهود منظمات المجتمع المدني باتجاه حثّ الحكومات المعنية على التعاون في ميدان المياه المشتركة. وعلى صعيد حوض نهر الفولتا، استطاع فريق المشروع إشراك مختلف الأطراف في صياغة ما عرف بـ"إعلان المواطنين" الخاص بهذا الحوض، إلى جانب رسم استراتيجية تستهدف إقامة

وسائل الاتصال وتوجيه اهتمام مواطني دول الحوض صوب الحاجة إلى منع تفجر صراعات مائية.

وليس الهدف من هذا مقصوراً على خلق الوعي لدى شعوب دول الحوض بمخاطر الصراعات التي تتسبب المياه المشتركة في اندلاعها فحسب، بل وتشجيع هذه الشعوب أيضاً على رؤية مياهها عبر منظور جديد أوسع، أي أن تجعل منها سبيلاً لإشاعة السلام والتنمية في عموم أرجاء المنطقة.

ويمكن القول إجمالاً إن مفهوم "الحوض" مازال غير واضح تماماً لأناس كثيرين، وثمة فهم محدود للحقيقة القائلة بأن الماء ثروة مشتركة. وفي سياق توجه مبادرة "الماء من أجل السلام" نحو أرفع المستويات السياسية، والتواصل في الوقت نفسه مع المجتمعات والسلطات المحلية والتفاعل معها، فإن المبادرة تنطوي على تمهيد الطريق إلى تأسيس إدارة تعاونية للحوض وتسوية الصراعات التي قد تندلع فيه.

دروس مستفادة

لا تمثل الحالات التي سُلطت الأضواء عليها في هذه الدراسة غير سلسلة مختارة صغيرة من بين آلاف المبادرات التي شهدت النور في شتى بقاع العالم؛ ومع ذلك فهي تكشف النقاب عن مجموعة واسعة من السبل والوسائل التي يمكن للمجتمع المدني أداء دوره من خلالها، إلى جانب التطورات، السلبية منها والإيجابية، التي تتيح لعموم السكان المشاركة في إدارة مصادر المياه. وعلى الرغم من اتساع الإقرار بالدور الذي يؤديه الشركاء

المعنيون، فمازالت هناك عوائق كثيرة تعترض ظهور إدارة مائية تشاركية وعادلة ومستدامة حقاً.

ويرتبط بعض هذه العوائق بمناطق ودول معينة تحديداً، ومن بينها تلك الثقافات والنظم السياسية التي لا تجيز أو ترحب بانخراط لاعبين مدنيين في هذه العملية؛ وبعضها الآخر ذو طابع كوني، ومثالها السعي المتواصل لتمويل مبادرات المجتمع المدني والوصول بها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي على الأجل البعيد.

وبرغم تعاظم نشاطات المجتمع المدني، فهي مافتئت بعيدة عن مرحلة التنظيم المنهجي التام، وتفتقر أحياناً إلى الشفافية والخبرة والصيغ التمثيلية والميل إلى التعاون مع شركاء آخرين. فلا غرابة إذاً في أن تدب الفرقة بين كيانات المجتمع المدني، فيصعب عليها من ثم التقدم بموقف موحد على طاولات المفاوضات الدولية. ولعل المثال الأشد وضوحاً هنا هو الخلاف الناشب بين أولئك الذين لا يرون ضيراً في إبرام شراكات مع الحكومات والقطاع الخاص، متى ما كان ذلك مناسباً، وبين مناهضي "المؤسسات" الحاكمة.

وثمة مشكلة أخرى تتمثل في انعدام التنسيق وقنوات الاتصال بين الجماعات الناشطة على الصعُد المحلية والوطنية والعالمية. وهكذا، فمايزال هناك شوط طويل لا مناص من قطعه حتى يمكن لمشاركة المنظمات غير الحكومية في المفاوضات الدائرة حول العناصر ذات الصلة بالمياه، والتي ترد في الاتفاقيات والصكوك البيئية العالمية، وفي وضعها موضع التنفيذ أن تبلغ مستوى التنظيم المنهجي الحقيقي. وإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بقضايا المياه

وشؤون المجتمع المدني، تظل الحاجة قائمة لعقد المزيد من جولات تبادل المعلومات وتشاطر الخبرات ما بين المنظمات غير الحكومية في الشمال والجنوب والشرق بقصد تعزيز التقدم المحرز باتجاه معالجة المشكلات المشتركة.

وعلى مستوى المواطن العادي، فإن طبيعة المشاركة الشعبية يمكن أن تتباين كثيراً من قرية إلى أخرى تجاورها، رهناً بنوعية السلطات المحلية وقادة المناطق، وبحسن (أو سوء) حظ المقيمين منهم بجوار مشروع ضخم؛ فضلاً عن عوامل عدة أخرى تبرز على نحو عشوائي. ولعل من شأن انعدام التطابق والانسجام على هذا النحو أن يفضي إلى حصول أكثر المجتمعات نشاطاً فقط على الدعم والمساندة الخارجية، الأمر الذي يمكن أن يزيد الفجوات التنموية اتساعاً بين المناطق المتجاورة، ليصبح هذا سبباً آخر للصراع. ومن ثم فإن من الأهمية بمكان تحقيق التكامل ما بين مشروعات إمدادات المياه والقضايا التنموية المحلية الأخرى، كمستوى الإنتاجية الزراعية، والثقافة الصحية، وخدمات الصرف الصحي. ولا ينبغي استبعاد الشركاء المعنيين من مراحل تصميم المشروعات، بل ينبغي أن يضطلعوا بأنفسهم برسم الاتجاهات التي ستسلكها مثل هذه النشاطات من خلال تحديد الأولويات والمشاركة في التخطيط لها، وفي تنفيذ المشروعات المائية (التي ربما ستترك آثارها عليهم) وتشغيلها وصيانتها ومراقبتها. وينبغي أيضاً بذل جهد خاص باتجاه تفعيل مشاركة المرأة كعامل أساس من عوامل منع نشوب الصراعات، وبغية ضمان ديمومة الموارد المائية.

ومهما يكن من أمر فإن على المجتمع المدني ألا يألو جهداً من أجل إشاعة قدر أكبر من الاتساق والتوافق على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية

والعالمية، فيما يتصل بالارتقاء بمبادئ العدل في توزيع حصص المياه، فضلاً عن توسيع نطاق دور الشركاء وتقوية أواصر التعاون الإقليمي. ومثلما يمكن للمؤسسات القوية والأجهزة القانونية، سواء على المستوى المحلي أو على مستوى الحوض النهري ذي الصلة، أن تنشط باتجاه تأسيس إدارة مائية صالحة محلياً، فإن المشاركة الفاعلة الواسعة النطاق من جانب الشركاء والتعاون فيما بينهم على الصعيد المحلي، يمكن أن يدرّا منافع تنموية تتصاعد تدريجياً، بدءاً بالقواعد الشعبية وبما يسهم في توطيد دعائم الأمن في حوض النهر.

استنتاجات

كان حوض نهرَي دجلة والفرات الذي تتقاسمه كل من تركيا وسوريا والعراق وإيران مهداً للكثير من الحضارات الإنسانية على امتداد آلاف السنين؛ بيد أنه قاسى كثيراً طوال السنوات الخمسين الفائتة من عواقب الحروب، وشهد إقامة العديد من مشروعات البنى التحتية التي تسببت في حرف مسار النهرين إلى الأبد.

واليوم، هناك في هذه البقعة التي ازدهرت في أيامها الخوالي، وفي العراق تحديداً، مناطق لا يحصل أكثر من نصف ساكنيها على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي المناسبة، فيما آلت إلى خراب النظم الزراعية فيها، واستوطنتها أمراض تنتقل عبر المياه كالكوليرا؛ وأمست تلك التي كانت توصف فيما مضى بـ"سلة خبز" غرب آسيا تعتمد على الأغذية المستوردة!

وقد قلنا قبلاً إنه أمسى لزاماً معالجة الدمار الذي لحق بأهوار بلاد ما بين النهرين، وبثقافة ساكنيها من العرب، وبأسباب عيشهم ومصادره إن كان

يراد وضع حد لكارثة كهذه. فقد خلَّف تدهور الإرث الزراعي، الثري تقليدياً، على هذا النحو في العراق شعباً يقيم أبناؤه أودهم بالاتكال على التبرعات والطعام المستورد، وتسبب في الوقت عينه في تفاقم الفقر والبطالة. وفي سياق إقامة بنية إقليمية للأمن والتعاون في مجال المياه، لابد من أن يُصار إلى إعادة تأهيل ثروات العراق المائية الطبيعية.

وفي عام 1997، أي بعد سبع سنوات على انتهاء حرب الخليج، أجرت منظمة الصليب الأخضر الدولية تقييماً للظروف البيئية في الكويت وطرق العودة بها إلى وضعها السويّ، وللآثار البعيدة الأجل التي مابرحت ماثلة حتى الساعة. ومازال آثار التسرب النفطي، بعد سبع سنوات على انتهاء هذه الحرب، بادية للعيان في مناطق من شواطئ البلاد. وقد تنبه خبراء المنظمة لأن «مسؤولية بعض التأثيرات البيئية الضارة، كالتغيرات التي طرأت على حجم تصريفات مياه شط العرب، لا تقع على عاتق الكويت. وأية حلول فنية وسياسية يراد بها إبطال هذه التأثيرات ينبغي الأخذ بها تحت مظلة هيئة دولية وعبر التعاون على المستوى الدولي».

وفي منطقة الخليج، باتت المياه السطحية والجوفية تتحول شيئاً فشيئاً إلى سبب لإثارة التوتر والنزاعات، بل وحتى الحروب. ولم يعد بالإمكان تجاهل الحاجة إلى إنشاء هيئات مستدامة على كل الأمداء، القصير والمتوسط والطويل، لتتولى إدارة هذه الموارد الآخذة في التضاؤل يوماً بعد آخر؛ لذا صار يتعين على صنّاع القرار السياسي معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية بأسرع ما يمكن، وتوظيف الوسائل المحدثة الأكثر تطوراً لإقامة إدارة متكاملة للمياه العابرة للحدود من أجل تفادي اندلاع أية صراعات على المياه.

ونظراً إلى أن أعداد سكان دول حوض نهري دجلة والفرات تتزايد بسرعة تماثل تقريباً سرعة تدهور البيئة هناك، فقد بات ملحاً للغاية إيجاد حلول طويلة الأجل قبل أن تتسبب أزمات المياه في إيقاع المزيد من التفكك في كل من بنية المجتمع ومنظومة الأمن الإقليمي. وليس هناك من سبيل غير هذا نضمن من خلاله توفير ماء نظيف للأطفال، والمحافظة على المنظومة النهرية للأجيال المقبلة، وضمان السلم والاستقرار في المنطقة على المدى البعيد.

يشغل الدكتور برتراند شاريي، الحاصل على شهادة الدكتوراه في الفيزياء، منصب نائب رئيس "منظمة الصليب الأخضر الدولية" غير الحكومية التي يرأسها ميخائيل جورباتشوف منذ عام 2003؛ وكان قبل ذلك المدير التنفيذي لها ابتداءً من عام 1996. وتضع المنظمة هدفاً أساسياً لها وهو الخروج بقيم جديدة وترسيخها، وتمهيد الطريق لإحداث تحول في العلاقة ما بين الكائن البشري والبيئة. وتمارس المنظمة نشاطاتها في 28 بلداً؛ ومنذ عام 1996، تزايد اهتمام المنظمة بمعالجة العواقب البيئية للحروب والصراعات، وبتلك التي تنشب في المناطق التي تشح فيها المياه.

وكان الدكتور شاريي مساعداً مقرباً جداً لجاك كوستو طوال خمسة عشر عاماً. ومنذ عام 1991، أشرف - من خلال منصبه مديراً لبرنامج - على إجراء أول تقييم مستقل لحوض نهر الدانوب، وهو أحد أبرز رواد حماية البيئة في القارة القطبية الجنوبية، فقاد حملة عالمية تستهدف تعزيز مفهوم "أرض العلم.. أرض السلام".

نشر الدكتور شاريي عشرات المقالات والأبحاث حول القضايا البيئية، وهو مؤلف كتاب **معركة من أجل الكوكب** (1997)؛ وشارك في تأليف العديد من الكتب، منها: **السيادة الوطنية والممرات المائية الدولية** (2000)؛ **والماء من أجل السلام: بين الصراع والتعاون، دور المجتمع المدني** (2004)؛ **والأبعاد الأخلاقية لأجندات الأمن والاستدامة في منطقة البحر المتوسط وعموم العالم** (2004). كما يساهم في مجلة *Optimist* التي تصدرها منظمة الصليب الأخضر الدولية، إلى جانب مساهماته في مطبوعات ومجلات دورية أخرى.

صدر من سلسلة محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية-العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي
د. جمال سند السويدي
اللواء الركن حيي جمعة الهاملي
سعادة السفير خليفة شاهين المرر
د. سعيد حارب المهيري
سعادة سيف بن هاشل المسكري
د. عبدالخالق عبدالله
سعادة عبدالله بشارة
د. فاطمة سعيد الشامسي
د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي-الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي
بين دول مجلس التعـاون لدول الخليـج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية-الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدويت

78. اقتصـادات الخليـج العـربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان وميكي ريسي وسوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحـروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية: دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية: نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية
وتطبيقاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جون لارج

118. السلام الهشيم في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـديـــنة: ....

الرمز البريدي : ....

الـــدولـة : ....

هـــاتـف : .... فـاكـــس: ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالـة المـصرفية، يرجـى تحويـل قيمـة الاشـتـراك إلى حـساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الـوطني ـ فـرع الخالديـة، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلـومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

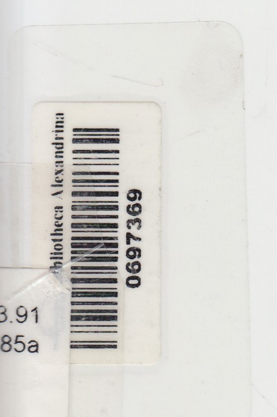
الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae



ISSN 1682-122X


ISBN 978-9948-00-987-0
9 789948 009870